عنوان البحث: لجنة الشكاوى والعرائض النيابية في العراق (1925–1932)

الباحث: أ.م.د. اثمار عبد الحسين مطلك الموسوي
مكان العمل: جامعة ذي قار/ كلية التربية للعلوم الانسانية
الإيميل: dr.athmir.a.hussein.mutlaq@utq.edu.iq

تاريخ النشر: جمادى الآخرة 1447 هـ / تشرين الثاني 2025

الملخص:

تناول البحث دراسة لجنة الشكاوى والعرائض النيابية في العراق للمدة من 1925 إلى 1932، وهي من اللجان الدائمة التي نشأت مع صدور القانون الأساسي العراقي لسنة 1925. وقد عهد إليها باستقبال العرائض المقدمة من الأهالي، والنظر في شكاواهم، ورفع التوصيات إلى مجلس النواب، لتكون حلقة وصل بين المواطنين والسلطة التشريعية.

أظهرت الدراسة أن هذه اللجنة لم تكن مجرد هيئة إدارية، بل أصبحت منبراً سياسياً واجتماعياً بارزاً داخل الحياة النيابية. فقد تناولت شكاوى تمس حياة الناس بصورة مباشرة، مثل قضايا الرسوم والضرائب، شكاوى الفلاحين والتجار، أوضاع الموظفين والمتقاعدين، التعليم، الخدمات العامة، ومشكلات البطالة، فضلاً عن نزاعات العشائر .

لقد عكست مناقشات اللجنة الانقسام السياسي القائم آنذاك، إذ برزت داخلها أصوات المعارضة الوطنية التي دافعت عن مصالح الأهالي، إلى جانب نواب الموالاة الذين أيّدوا سياسات الحكومة، وبينهما نواب حاولوا التوفيق بين الطرفين. ومن خلال ذلك مثلت اللجنة صورة صادقة عن الحياة النيابية في عهد الملك فيصل الأول.

الكلمات المفتاحية: الشكاوى والعرائض، مجلس النواب، العهد الملكي، اللجان النيابية، العرائض الشعبية.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 12, Issue 42, Nov 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

Search title: **The Parliamentary Committee of Petitions and Complaints in Iraq (1925–1932)**

Researcher: **Prof. Dr. Ithmar Abdul-Hussein Mutlak Al-Musawi**

Workplace: **University of Thi-Qar/College of Education for Human Sciences**

Email: **dr.athmir.a.hussein.mutlaq@utq.edu.iq**

Publication date: **November 2025**

Abstract:

This research examines the Parliamentary Complaints and Petitions Committee in Iraq during the period from 1925 to 1932. It was one of the standing committees established following the issuance of the Iraqi Basic Law of 1925. The committee was entrusted with receiving petitions submitted by citizens, reviewing their complaints, and submitting recommendations to the Chamber of Deputies, thereby serving as a link between the public and the legislative authority.

The study shows that this committee was not merely an administrative body; rather, it became a prominent political and social platform within parliamentary life. It addressed complaints that directly affected people's lives, such as issues related to fees and taxes, grievances of farmers and merchants, conditions of employees and retirees, education, public services, unemployment problems, as well as tribal disputes.

The committee's deliberations reflected the political divisions of the time, as voices of the national opposition emerged within it, defending the interests of the people, alongside pro-government deputies who supported government policies, and others who attempted to mediate between the two sides. Through this, the committee represented an authentic picture of parliamentary life during the reign of King Faisal I.

Keywords: complaints and petitions, Chamber of Deputies, the monarchical era, parliamentary committees, popular petitions.

المقدمة:

شهدت تلك الحقبة نشوء النظام النيابي العراقي في ضوء القانون الأساسي لسنة 1925، وما تبعه من تشكيل لجان دائمة ، أصبحت الإطار العملي لممارسة الدور التشريعي والرقابي. ومن بين تلك اللجان برزت لجنة الشكاوى والعرائض ، التي انيط بها استقبال شكاوي المواطنين واعتراضاتهم ، ثم دراستها وإعداد تقارير بشأنها لعرضها على المجلس. لقد كانت هذه اللجنة حلقة وصل دستورية بين المجتمع والدولة، وأداة نقلت من خلالها المطالب اليومية والهموم العامة إلى ساحة العمل النيابي.

إن متابعة نشأة هذه اللجنة وتطورها يكشف عن جانب مهم من التجربة النيابية العراقية في سنواتها الأولى. فهي لم تكن مجرد جهاز إداري لتسجيل العرائض، وإنما تحولت إلى منبر عكس طبيعة الصراع السياسي والاجتماعي في البلاد . كما أن دراسة أعمالها تبرز طبيعة المجتمع العراقي وتطلعاته في تلك الحقبة مما جعلها مصدراً غنياً لفهم الحياة اليومية والسياسية . وقع الاختيار على المدة ما بين 1925–1932 لأنها تمثل المرحلة التأسيسية التي ارتبطت بصدور القانون الأساسي وتشكيل مجلس النواب وبروز لجنة الشكاوى والعرائض . فيما شهد عام 1932 انتهاء الانتداب البريطاني وانضمام العراق الى عصبة الامم مما ادى الى حل الدورة النيابية الثالثة واعادة تنظيم الحياة الدستورية .

جاء البحث موزعاً على أربعة محاور : تناول المحور الأول تأسيس اللجنة ونشأتها وهيكليتها القانونية والإدارية في ضوء نصوص الدستور . أما المحور الثاني فوقف عند نشاط اللجنة في الدورة الأولى (1925–1928) وما ورد إليها من شكاوى وقضايا تعكس أوضاع المجتمع. وجاء المحور الثالث ليتابع اتساع ذلك النشاط في الدورة الانتخابية الثانية (1928–1930)، اما المحور الرابع فقد خصص لتصاعد عمل لجنة الشكاوي خلال الدورة الانتخابية الثالثة (1930–1932) اذ اتسع نطاق عملها وتنوعت العرائض التي أحيلت إليها . اعتمد البحث على مجموعة من المصادر الأساسية ، تأتي في مقدمتها الوثائق الغير منشورة المحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقية ، فضلاً عن بعض الرسائل والاطاريح الجامعية ، كما استفاد البحث من المؤلفات العامة التي أرخت لتلك المرحلة ، فضلا عن ما توفر من صحف معاصرة للأحداث .

المحور الأول: نشأة لجنة الشكاوى والعرائض النيابية وتطورها 1925–1933

صدر القانون الأساسي العراقي سنة 1925 ليكون أول دستور للمملكة العراقية بعد إعلان الاستقلال الشكلي **(أول دستور صدر في 21 آذار 1925، نظم اسس الحكم الملكي الدستوري وحدد سلطات الدولة وحقوق المواطنين . ينظر : جريدة الوقائع العراقية ، 30 آذار 1925)** ، نص على قيام نظام نيابي يتألف من مجلسين: النواب والأعيان، يتقاسم الملك معهما السلطة التشريعية ضمن إطار ملكي دستوري جديد . وأكد الدستور على مجموعة من الحقوق العامة للمواطنين ، منها الحق في رفع العرائض والالتماسات إلى السلطات العامة ، اذ نصت المادة (37) من النظام الداخلي للمجلس على أن "تؤلف لجان دائمة في مطلع كل دورة نيابية، يكون عدد أعضاء كل لجنة من خمسة إلى سبعة نواب ، تنتخب أسماؤهم من بين أعضاء المجلس بالاقتراع في الجلسة العامة " **(القانون الاساسي العراقي مع تعديلاته ، 1944، ص55)** الأمر الذي مهد لوجود لجنة نيابية متخصصة داخل المجلس تتولى هذه المهمة ، وتكون حلقة وصل بين الشعب وممثليه **(جميل ، 1960، ص 15)** .

تكونت اللجنة منذ البداية على أساس انتخاب أعضائها في مطلع كل دورة نيابية، وحددت اللائحة الداخلية مهامها وصلاحياتها بدقة ، فجعلتها مختصة بتلقي العرائض من رئاسة المجلس، وتسجيلها في سجلات خاصة ، والتأكد من استيفائها الشروط الشكلية ، ثم إعداد تقرير ختامي يشتمل على خلاصة الموضوع ورأي اللجنة يرفع إلى الهيئة العامة للبت فيه **(أحمد ، 2007، ص 22)** وتفرعت وظائفها بين الجانب الإجرائي المتعلق بالتقييد والفحص، والجانب التقريري المتعلق بصياغة الرأي النهائي وإحالته إلى السلطة التنفيذية أو رفضه ، مما جعلها لجنة إجرائية ذات أثر رقابي **(النظام الداخلي لمجلس النواب ، 1938، ص32)** .

حدد الهيكل التنظيمي للجنة برئيس ونائب رئيس ومقرر وعدد من الأعضاء، وجرى العمل على اجتماعها في أوقات خارج الجلسات العلنية، إما في مقر المجلس أو في قاعات فرعية، مع قابلية الاستعانة بموظفين من الدائرة الإدارية للمجلس لأغراض فهرسة العرائض والأرشفة والتبليغ **(عبد الحميد، 2011، ص 41–42)** . ثم تطورت أدواتها الإدارية تدريجياً ، فانتقلت من سجلات ورقية عامة إلى دفاتر قيد مفهرسة بحسب الموضوع واللواء في عام 1930 ، الأمر الذي سهل استخراج القضايا المتماثلة واعادة فتحها عند ورود ملحقات من أصحاب العرائض **(دار الكتب والوثائق ، رقم الملف 319/311 ، ص13)** . أوجب السياق ذاته اعتماد نماذج موحدة في المخاطبات مع الوزارات ، تذكر فيها أرقام العرائض وتواريخها والنتيجة المطلوبة، مع التنبيه إلى ضرورة الإجابة ضمن مهلة محددة ، مما عزز مكانة اللجنة في المكاتبات الرسمية **(عبد الحميد ، 2011، ص 41–42)** .

أسند النظام الداخلي لرئاسة المجلس صلاحية إعلان تشكيلها بعد الاقتراع داخل القاعة، ثم توزيع الملفات الواردة عليها بحسب الاختصاص الموضوعي (انتخابي، إداري، خدمي) قبل رفع خلاصة إلى المكتب لإدراجها في جدول الأعمال . اندرجت هذه الوظائف ضمن الرؤية التي تبناها العهد الملكي في سنوات التأسيس لإضفاء طابع دستوري على تظلمات الأهالي، وربطها بقبة البرلمان لا بمكاتب الإدارة فقط **(دار الكتب والوثائق ، رقم الملفة 145/3311، ص6)** .

انتخب المجلس في باكورة عمله هيئة أولى للجنة ضمت عدداً من النواب المعروفين بالنشاط النيابي المبكر، وتداولت العضوية وجوهاً من اتجاهات متباينة بين الموالاة للحكومة او التيار الوطني، تبعاً لمعادلات كل دورة نيابية وتركيبة الكتل وقتها **(جميل ، 1960، ص 15)** . تميزت العضوية في هذه المرحلة بقاعدة تمثيل مناطقي يراعي الألوية الكبرى، وبحضور شخصيات قانونية وإدارية تمكن اللجنة من تدقيق النصوص والملفات، فيما حافظت الرئاسة على تقليد تدوير المنصب بين أعضاء ذوي خبرة في إدارة الجلسات أو سبق لهم العمل في اللجان القانونية والداخلي ، استندت اللجنة كذلك إلى كاتب مقرر يدون محاضرها المختصرة ويرفق بها قوائم العرائض المقبوضة وأرقامها التسلسلية تمهيداً لإعلانها في مضابط الجلسات العامة **(جريدة الوقائع العراقية، 30 آذار 1925)** .

بلورت نصوص النظام الداخلي معايير شكلية لقبول العريضة، فاشترطت ذكر اسم صاحبها أو الجهة الموقعة وعنوانها وموضوع الطلب بإيجاز، ومنعت العرائض المجهولة أو المتضمنة ألفاظاً جارحة، وأوجبت أن ترفع عبر رئاسة المجلس لتحيلها بدورها إلى اللجنة المختصة. وحددت الإجراءات مسار الملف داخل المجلس النيابي: تسجيل، إحالة أولية، دراسة في اللجنة، تقرير ختامي يتضمن الوقائع والرأي والأسانيد، ثم عرض على المجلس ؛ وبذلك اكتسبت اللجنة موقع حلقة الوصل ، المؤسسية بين الجمهور ومنصة التشريع **(النظام الداخلي لمجلس النواب ، 1938، ص32)** . لقد حكمت تلك الصياغة المبكرة مسيرة اللجنة طوال المدة الممتدة 1925–1932 ، مع تعديلات طفيفة فرضتها دورات المجلس المتعاقبة واعادة تنظيم المكاتب الفنية.

المحور الثاني: نشاط لجنة الشكاوى والعرائض النيابية (1925–1928)

افتتح مجلس النواب العراقي دورته الأولى في آذار سنة 1925 بعد المصادقة على القانون الأساسي، ودعي النواب المنتخبون إلى مباشرة أعمالهم في بناية المجلس ببغداد. وبعد أسابيع من افتتاح الدورة، جرى توزيع النواب على اللجان الدائمة، ومن بينها لجنة الشكاوى والعرائض النيابية التي تشكلت

رسمياً في نيسان 1925 لتكون حلقة الاتصال بين المواطنين والمجلس **(القانون الاساسي العراقي مع تعديلاته، 1944، ص55)** .

تكونت اللجنة في دورتها الأولى من نخبة من الشخصيات السياسية المعروفة بتنوع اتجاهاتها فقد ضمت النائب جعفر أبو التمن **(1881–1945 ، أبرز زعماء الحركة الوطنية، أسس الحزب الوطني العراقي سنة 1922، وشارك في ثورة العشرين، عرف بمعارضته للنفوذ البريطاني ودفاعه عن القضايا الشعبية . ينظر: كاظم ،1999)** . ممثلاً للتيار الوطني المعارض ، ومزاحم الباجه جي **(1891–1982 ، إداري وسياسي من أسرة بغدادية معروفة، شغل مناصب وزارية عدة، وكان من أنصار الحكومة ومن الشخصيات المقربة للبلاط الملكي . ينظر: زغير ، 2012)** . وجميل المدفعي **(1890–1958 ، ضابط سابق ورجل دولة، تولى رئاسة الوزراء أكثر من مرة، عرف باتجاهه المحافظ وعلاقاته القوية بالملك فيصل الأول . ينظر: السراج ، 1991)** المقربين من الحكومة . وسليمان فيضي **(1885–1951 ، نائب البصرة، أديب ومؤرخ ومصلح اجتماعي، من أوائل المثقفين الذين دعوا إلى التعليم والإصلاح الإداري في العهد الملكي . ينظر: لفتة ، 2003)** صاحب الميول الإصلاحية المعتدلة ، إلى جانب عبد اللطيف المنديل **(1868–1941، تاجر بارز من البصرة ، مثل مصالح التجار الجنوبيين في المجلس النيابي ، عرف بمواقفه المعتدلة ، تولى مناصب وزارية في العهد الملكي . ينظر: الزهراني ،2025)** الذي مثل مصالح التجار. وعبد الكريم الجدة **(1892–1957 ، قانوني ونائب عن لواء الحلة، أحد رجال القانون البارزين عمل في وزارة العدلية ، شارك في صياغة عدد من التشريعات، ينظر: الجدة ، 1960، ص22)** الذي تميز بخبرته القانونية **(جميل، 1960 ، ص19–20)**.

باشرت لجنة الشكاوى والعرائض عملها في الأشهر الأخيرة من سنة 1925 ، حين أحيلت إليها عريضة تجار بغداد الرافضين للزيادات في الرسوم البلدية على المحلات التجارية ، مما ابرز اتساع التذمر بين اصحاب المحلات من تلك الاعباء الاضافية على نشاطهم التجاري في مناطق الميدان والشورجة وباب الآغا **(فرضت أمانة العاصمة في أواخر سنة 1925 زيادة على الرسوم البلدية المفروضة على بعض المحلات التجارية في بغداد، بهدف رفع إيرادات البلديات المتأثرة بعجز مالي وقد واجه القرار اعتراضا واسعا من التجار، في ظل ركود الحركة التجارية . ينظر : دار الكتب والوثائق ، رقم الملفة3311 /118، ص5)** . وقد أثارت هذه القضية أول نقاش علني بين أعضاء اللجنة ، إذ اعتبر جعفر أبو التمن أن فرض الرسوم في ظرف اقتصادي صعب يشكل ظلماً لصغار التجار، بينما رأى مزاحم الباجه جي وجميل المدفعي أن الرسوم ضرورية لتمويل البلديات التي تعاني عجزاً مالياً **(الحصيري ،2016، ص91–92)** . أما سليمان فيضي وعبد اللطيف منديل، فحاولوا التوفيق بين الموقفين مشددين على ضرورة مراعاة ظروف السوق من دون إضعاف مالية الدولة. وانتهت اللجنة بعد تداول طويل إلى رفع توصية بتقسيط الرسوم على أربعة أقساط سنوية وتخفيفها عن المحلات الصغيرة **(دار الكتب والوثائق ، رقم الملفة3311 /122، ص2–3)** فصادق المجلس عليها في كانون

الأول 1925، وأصدرت وزارة الداخلية تعميماً للبلديات بتنفيذها(**دار الكتب والوثائق، رقم الملفة7716/32050، ص37)** ، مما أكسب اللجنة مكانة مبكرة بوصفها قناة مباشرة لصوت المجتمع داخل المجلس.

واجهت اللجنة في السنة التالية عريضة من وجهاء الفرات الأوسط تتعلق بالتجنيد الإلزامي **(عريضة وجهاء الفرات الأوسط في أيار 1926 جاءت احتجاجا على تطبيقات قانون التجنيد الإلزامي لسنة 1925 الذي فرض الخدمة على الذكور من عمر 19 إلى 40 عاما . ينظر: دار الكتب والوثائق ، رقم الملفة 132/3311، ص3-4**) إذ شكا الأهالي في أيار 1926 من التعسف في استدعاء المعيل الوحيد ، ومن تجاهل تأجيل الفلاحين في موسم الحصاد . وقد ناقش الأعضاء هذه القضية بحدة ، فدافع أبو التمن عن الأهالي مؤكداً أن القانون يجب أن يطبق بعدل، فيما أيد سليمان فيضي المطالب بحكم معرفته بأوضاع الريف . على الجانب الآخر، تمسك مزاحم الباجه جي وجميل المدفعي بصرامة القانون ورأيا أن التوسع في الإعفاءات يضر بقدرة الجيش. وبعد أخذ ورد صاغت اللجنة تقريرها الذي أوصى بتثبيت إعفاء المعيل الوحيد ببينة رسمية ، ومنح تأجيلات موسمية للفلاحين وتوحيد الاستمارات الخاصة بالتبليغ **(جميل ، 1960 ، ص28)** . وعرض التقرير على المجلس في حزيران 1926 فصودق عليه، وأصدرت وزارة الداخلية تعميماً لتطبيقه **(دار الكتب والوثائق ، رقم الملفة 88/32050، ص9)** . وهنا برزت اللجنة كجهة تعدل بين مقتضيات القانون وضرورات المجتمع .

تناولت اللجنة في تشرين الثاني 1926 عريضة أخرى قدمها عدد من المتقاعدين المدنيين يطالبون فيها بتحسين رواتبهم التي لم تعد تفي بمتطلبات المعيشة بعد ارتفاع أسعار المواد الغذائية **(تعرض العراق لأزمة غلاء 1925–1926 بسبب ضعف الزراعة وارتفاع الأسعار المستوردة وفرض الرسوم البلدية، فتدهورت القدرة المعيشية للموظفين والمتقاعدين وتصاعدت العرائض النيابية للمطالبة بالإصلاح . ينظر: حسن ، 1965، ص 214–216**) . وأظهر النقاش تبايناً واضحاً بين الأعضاء، إذ شدد أبو التمن على أن من خدم الدولة يجب أن يكافأ بضمان معيشة كريمة ، وأيده عبد الكريم الجدة ، في حين اعترض الباجه جي والمدفعي على أي زيادة قد تخل بتوازن الميزانية العامة . وأمام هذا الانقسام أقرت اللجنة توصية وسطية تقضي بصرف إعانة إضافية سنوية للفئات الأدنى دخلاً وتسريع إنجاز معاملات المتقاعدين المتأخرة . وفي كانون الثاني 1927 وافق المجلس على هذه التوصية، وعممت وزارة المالية بلاغاً يقضي بتنفيذها، فكانت هذه الشكوى مثالاً على قدرة اللجنة على إيجاد حلول وسطية ، على الرغم من اختلاف التوجهات السياسية بين أعضائها **(العزاوي ، 2002، ص165)** .

وفي نيسان 1927 وردت إلى اللجنة عريضة من أهالي الكوت وبغداد يشكون فيها من الأضرار التي لحقت بالبساتين والبيوت جراء فيضانات دجلة **(تعرضت مناطق الكوت وضواحي بغداد 1927 لفيضانات واسعة من نهر دجلة تسببت بخسائر في البساتين والمساكن، فرفع الأهالي عريضة للمجلس يطلبون فيها بتعويضات**

عاجلة . ينظر: الأحمد، 1980، ص 52–53) . وقدم سليمان فيضي خلال النقاش صورة دقيقة عن معاناة سكان الأرياف، بينما تمسك مزاحم الباجه جي بضرورة أن تمر أي اعتمادات مالية عبر الموازنة العامة. وبعد مراجعة تقارير وزارة الأشغال العامة ، خلصت اللجنة إلى التوصية بإدراج اعتمادات استثنائية لصيانة السداد الرئيسية وإنجاز أعمال عاجلة لتحشية الترع والسداد الترابية **(دار الكتب والوثائق ، رقم الملفة 951/311، ص1–2)** . وعرض التقرير على المجلس في أيار 1927 فحظي بالمصادقة، وأعلمت وزارة الأشغال اللجنة ببدء الإصلاحات **(بعد مراجعة تقارير وزارة الأشغال العامة، أوصت اللجنة بإدراج اعتمادات استثنائية لصيانة السدود الرئيسية وإنجاز أعمال تحشية للترع الترابية . ينظر: دار الكتب والوثائق ، رقم الملفة 153/3311 ، ص4)** ، مما عزز مكانتها كجهاز نيابي يضغط على الحكومة لتلبية الحاجات الماسة .

ناقشت اللجنة في شباط 1928 عريضة جديدة من سكان نواح ريفية يطالبون بفتح مدرسة ابتدائية لقربها من مناطقهم . ودار النقاش بين الأعضاء في اتجاهين: الأول مثله جعفر أبو التمن الذي أكد أن التعليم حق عام لا يمكن حجبه عن الريف ، وأيده النائب عبد الكريم الجدة ، والثاني عبر عنه جميل المدفعي الذي تخوف من عبء التخصيصات المالية . وتوصلت اللجنة إلى حل وسط بتوصية افتتاح صفين أوليين في بناية حكومية مؤقتة على أن يدرج بناء مدرسة نظامية في مشاريع السنة اللاحقة . وقد صادق المجلس على هذه التوصية في آذار 1928، ووجهت وزارة المعارف أوامرها بتنفيذها، فكان ذلك دليلاً على أن اللجنة لم تقتصر على القضايا المالية والإدارية فحسب، بل توسعت لتشمل حاجات المجتمع التعليمية أيضا **(دار الكتب والوثائق ، رقم الملفة 133/3311، ص6–7)** . يتضح مما ذكر ، تدرج عمل لجنة الشكاوى والعرائض من معالجة قضايا مالية كضرائب التجار ورواتب المتقاعدين إلى قضايا اجتماعية كالتجنيد والتعليم، في حين شكلت الكوارث الطبيعية مثل فيضان 1927 اختباراً لقدرتها على دفع الدولة إلى استجابات عاجلة ، كما عكست سجالات أعضائها من أبو التمن الوطني، إلى الباجه جي والمدفعي الموالين، مروراً بفيضي الوسيط . وهي صورة مصغرة عن الحياة النيابية العراقية الناشئة حيث التقت مصالح الشعب بضوابط السلطة في قاعة واحدة .

المحور الثالث: اتساع نشاط لجنة الشكاوى والعرائض النيابية 1928–1930

افتتح مجلس النواب دورته الثانية في عام 1928 بعد انتهاء الدورة الأولى ، وجاءت هذه الدورة في ظل ظروف سياسية جديدة اتسمت بتزايد نشاط الأحزاب ، وعودة الكتل النيابية إلى المنافسة على مقاعد المجلس بعد مدة من الهدوء النسبي. وقد انعكست هذه المتغيرات على تشكيل اللجان الدائمة ، ومنها لجنة الشكاوى والعرائض النيابية التي أعيد تشكيلها في نيسان من السنة نفسها، فضمت وجوهاً جديدة إلى جانب

بعض الأعضاء القدامى الذين احتفظ بهم لما امتازوا به من خبرة في العمل النيابي **(العزاوي ، 2002، ص182)**. فتكونت اللجنة من محمد رضا الشبيبي الذي مثل الاتجاه الوطني المستقل، وجعفر أبو التمن ، ومزاحم الباجه جي ، وجميل المدفعي من رجال الدولة الموالين للحكومة . الذين حافظوا على مقاعدهم السابقة ، وعبد الكريم الجدة ، الذي اعيد انتخابه ، نظرا لخبرته القانونية. فيما اضيف النائب محمد حسن كبة **(1893–1955 ، مفكر واقتصادي وطني بارز، ولد في الحلة، عرف بكتاباته الإصلاحية في الاقتصاد والاجتماع ، شغل عدد من المناصب الوزارية، وكان من دعاة النهضة الاقتصادية المستقلة عن النفوذ البريطاني ، ينظر: الرفيعي، 2022)** ذو الميول الاقتصادي الاصلاحي، وعبد الحسين الجلبي **(1877–1939 ، من كبار التجار في بغداد ، نائب معروف بصلاته الواسعة بالأوساط الاقتصادية، تولى رئاسة غرفة تجارة بغداد، ومثل الاتجاه التجاري المحافظ في المجلس النيابي . ينظر: المناصير ، 2021)** من اواسط التجار ومثل الاتجاه الاقتصادي ايضا**(الشرع ، 2025، ص164)** . يبدو ان عضوية غالبية النواب الذين شاركوا في اللجنة الأولى تكررت خلال الدورة الانتخابية الثانية ، ويعزو ذلك استمراراً لسياسة المجلس في الاستفادة من عناصر نيابية تمتلك خبرة سابقة في دراسة العرائض وصياغة التقارير، بما يضمن استقرار العمل البرلماني واستمرار تقاليده الناشئة في تلك المرحلة .

بدأت اللجنة اجتماعاتها في حزيران 1928 بعد التصديق على أعضائها رسمياً، وورثت عدداً من القضايا العالقة من الدورة السابقة، منها عرائض متأخرة تتعلق بشؤون الموظفين والضرائب، كما أحيلت إليها عرائض جديدة تخص الأراضي الزراعية والتعليم الأهلي. وبذلك أصبحت اللجنة في دورتها الثانية أكثر نضجاً بأسلوب عملها ، فتوسع نشاط اللجنة ، إذ وردت إليها عرائض من فلاحين في لواء العمارة يعترضون على بدلات الطابو وكثرة الجبايات الزراعية **(هي الرسوم السنوية التي يدفعها الفلاح أو مالك الأرض للدولة مقابل تملكه الأرض الأميرية ، وله حق التصرف والزراعة، وتعد من الرسوم السنوية التي فرضتها الحكومة على الأراضي الزراعية . ينظر: بطاطو ،1992، ص145)** فشارك في مناقشة هذه القضية غالبية أعضاء لجنة الشكاوي ، فعندما تحدث النائب جعفر أبو التمن ، وقف إلى جانبه محمد رضا الشبيبي الذي دخل اللجنة في هذه الدورة ، وأكدا بأن السياسة الضريبية ينبغي أن تراعي الفلاحين باعتبارهم أساس الإنتاج الزراعي . في المقابل دافع النائب عبد الحسين الجلبي عن موقف الحكومة ، معتبرا أن الضرائب ضرورية لدعم مالية الدولة. أما عبد الكريم الجدة فقد اتخذ موقفاً وسطياً داعياً إلى إصلاحات تدريجية لا تؤثر على موارد الخزينة **(دار الكتب والوثائق،رقم الملفة 7200/32050 ، ص31)** . وبعد مداولات انتهت اللجنة إلى توصية بخفض بعض الرسوم الزراعية وتقسيط المتبقي، فوافق المجلس عليها في حزيران 1928 ، وأعلنت وزارة المالية الالتزام بتنفيذها، لتسجل اللجنة أول تدخل مباشر لصالح الريف في تلك المدة **(الجبوري، ص 91–93)**.

وفي كانون الأول 1928 نظرت اللجنة في عريضة موظفي السكك الحديدية ببغداد الذين اشتكوا من تدني الرواتب وسوء ظروف العمل **(جاءت شكوى موظفي السكك الحديدية في أواخر عام 1928 احتجاجا على تدني الأجور وسوء ظروف العمل بعد توسع الخطوط وازدياد ساعات التشغيل، فناقشتها لجنة الشكاوى النيابية ضمن مطالب تحسين الأوضاع الإدارية. ينظر: جميل ،1960، ص72)** فأبدى النائب جعفر أبو التمن ومحمد الشبيبي تعاطفاً مع مطالبهم، فيما أكد عبد الحسين الجلبي مع عبد الكريم الجدة على ضرورة تحسين أوضاع الموظفين لتعزيز ثقة الناس بالمؤسسات الحكومية. على الجانب الآخر، أشار جميل المدفعي إلى أن أوضاع السكك مرتبطة باتفاقيات مالية مع شركات بريطانية **(يقصد بها الاتفاقيات المالية المبرمة بين الحكومة العراقية وشركات بريطانية لإدارة وتشغيل سكك حديد العراق بعد الحرب العالمية الأولى، ولا سيما شركة سكك حديد بغداد البريطانية التي احتفظت بامتيازات مالية وفنية حتى عام 1930 . ينظر: الحسني، 1988، ص 115)** ، في حين رأى مزاحم الباجة جي أن القضية يجب أن تدرس وفق المعايير الإدارية والميزانية العامة. وفي نهاية المطاف خلصت اللجنة إلى توصية بتشكيل لجنة إدارية داخل وزارة المواصلات لدراسة رواتب السكك، وعلى الرغم أن التنفيذ كان جزئياً، الا انها قامت بصرف مكافئات مالية لهم **(العتابي، 1998، ص 133)** .

عرضت على اللجنة في شباط 1929عريضة أهالي لواء الحلة بخصوص النزاعات العشائرية **(كانت النزاعات العشائرية في لواء الحلة تدور حول الخلاف على الأراضي الزراعية وحقوق السقي بين عشائر الفرات الأوسط ، مثل آل فتلة وآل جبارة وآل بدير، نتيجة غياب الحدود الواضحة ، ما تسبب باضطراب الأمن الزراعي وتدخل السلطات المحلية للتهدئة . ينظر : جميل ،1960، ص44-45)** . وقدم النائب ابو التمن تصوراً عن الأثر الخطير لهذه النزاعات على الأمن الزراعي، بينما رأى كبة ضرورة الاعتماد على مجالس الصلح العشائرية ، فيما أكد عبد الحسين الجلبي على أهمية الدور الاقتصادي في الحد من هذه النزاعات. أما مزاحم الباجة جي وجميل المدفعي فشددوا على وجوب تعزيز صلاحيات الحكام الإداريين وعدم تقييد سلطة الدولة . فصاغت اللجنة توصية برفع مذكرة إلى وزارة الداخلية تقضي بزيادة التنسيق بين الحاكم السياسي والنواب المحليين ، وعرضت على المجلس النيابي في آذار 1929 وحظيت بالموافقة **(دار الكتب والوثائق، رقم الملفة 145/32050، ص 56)** .

وفي تموز 1929 ناقشت اللجنة عريضة من أهالي النجف تتعلق بنقص المقاعد الدراسية وضيق المدارس الثانوية **(تقدم عدد من وجهاء وأهالي مدينة النجف بعريضة إلى مجلس النواب في تموز 1929، طالبوا فيها بتوسعة الأبنية المدرسية وزيادة عدد الصفوف في الثانوية الوحيدة بالمدينة نتيجة الازدحام الشديد ونقص المقاعد الدراسية الذي أثر في استمرار الدراسة . ينظر: جريدة العراق ، 15 تموز 1929)** فيما وقف النائب محمد رضا الشبيبي مدافعاً عن تلك المطالب بقوة ، معتبراً أن النجف مركز علمي وديني يستحق دعماً خاصاً ، وأيده بذلك الطرح النائب أبو التمن وعبد الحسين الجلبي ، في حين كان النائبان جميل المدفعي ومزاحم الباجة جي أكثر تحفظاً بحجة ضيق التخصيصات المالية . وبعد مناقشات شارك فيها القانوني عبد الكريم الجدة

رفعت توصية للمجلس بفتح صفوف إضافية في ثانوية النجف **(دار الكتب والوثائق ، رقم الملف 158/3311، ص28)** وأقرت في أيلول 1929، فأصدرت وزارة المعارف أوامرها بتنفيذها **(دار الكتب والوثائق ، رقم الملفة 284/311، ص11)** الامر الذي أظهر دور اللجنة في دعم التوسع التعليمي .

افتتحت اللجنة أعمالها بعقد اجتماعها الأول في منتصف شباط سنة 1930 للنظر في عريضة مقدمة من عدد من أهالي بغداد تتعلق بارتفاع أجور الكهرباء وعدم انتظام التيار الكهربائي الذي كانت تشرف عليه شركة كهرباء بغداد المحدودة ، وهي شركة بريطانية أبرم معها عقد الامتياز سنة 1925**(أبرمت الحكومة العراقية 1925 امتيازا مع شركة كهرباء بغداد المحدودة البريطانية لتوليد وتوزيع الطاقة في العاصمة لمدة خمسين عاماً، مقابل إنشاء المحطات وشبكات التوزيع. وقد تعرض العقد لاحقاً لانتقادات بسبب ارتفاع الأجور وضعف الخدمة واحتكار الشركة للسوق المحلي . ينظر: قاسم ،2016، ص42)** . أثارت القضية جدلاً واسعاً بين الأعضاء **(جريدة العراق، 17 شباط 1930)** إذ قدم جعفر أبو التمن نقداً شديداً لسياسة الشركة واتهمها بالتلاعب في الأسعار وإهمال الأحياء الفقيرة ، بينما طالب النائب محمد رضا الشبيبي ومحمد حسن كبة بمراجعة بنود العقد المبرم مع الشركة والتحقق من مدى التزامها بتعهداتها تجاه الدولة . في المقابل ، دافع مزاحم الباجه جي وجميل المدفعي عن ضرورة المحافظة على الثقة بالشركات الأجنبية وعدم اتخاذ قرارات قد تؤثر سلباً في سمعة العراق المالية، فيما أشار النائب عبد الكريم الجدة إلى أهمية إجراء تحقيق فني قبل إصدار أي حكم على أداء الشركة. وبعد مناقشات مطولة، صاغت اللجنة تقريراً أوصت فيه بفتح تحقيق رسمي في العقود ومراجعة الأسعار المعمول بها**(دار الكتب والوثائق ، ملف رقم 285/3311، ص7)** وعرض التقرير على المجلس في آذار 1930 فصادق عليه، وأحيل الملف إلى لجنة المالية لاستكمال المداولات مع وزارة الاقتصاد والمواصلات **(جريدة الوقائع العراقية ، 20 آذار 1930)** . وقد مثل هذا الموقف تحولاً مهماً في طبيعة عمل اللجنة ، إذ تجاوزت القضايا الخدمية لتدخل في صميم العلاقة بين الدولة والشركات الأجنبية .

وفي تشرين الثاني سنة 1930 وردت إلى اللجنة عريضة جديدة من عدد من موظفي البريد والبرق في بغداد والموصل **(تشير هذه العريضة إلى استمرار العمل بقانون الموظفين العثماني لسنة 1913، الذي ظل نافذا في دوائر البريد والبرق حتى أوائل الثلاثينات، الأمر الذي أدى إلى تأخر الترقيات وضعف الرواتب مقارنة بموظفي الدوائر التي نظمت بعد تأسيس الدولة العراقية سنة 1921. ينظر: سلمان ، 1994، ص32)** يشكون فيها من ضعف الرواتب وتأخر الترقيات الوظيفية مطالبين بمساواتهم بزملائهم في دوائر المالية والداخلية . فيما استمعت اللجنة إلى ملخص من وزارة المواصلات ، بينت فيه أن التنظيم الوظيفي لتلك الدوائر يخضع لنظام قديم يعود إلى العهد العثماني، وأن الوزارة أعدت مشروع تعديل جديد قيد الدراسة **(دار الكتب والوثائق ، رقم الملف 331/ 174، ص33)** وبناء على ذلك أوصت اللجنة بجميع اعضائها بإحالة الشكوى إلى الوزارة المعنية مع متابعة تنفيذ الإصلاحات المقترحة، دون رفعها إلى الجلسة العامة للمجلس **(جريدة الوقائع العراقية ،14 كانون**

الأول 1930) . على الرغم من محدودية الإجراء، فقد عكست هذه القضية مدى انتقال اللجنة إلى معالجة شكاوى الموظفين الإداريين ضمن اختصاصاتها النيابية.

-المحور الرابع : تصاعد دور لجنة الشكاوى والعرائض النيابية 1930–1932

افتتح مجلس النواب دورته الثالثة في كانون الاول 1930، وجاءت هذه الدورة في ظل ظرف سياسي حساس تزامن مع المفاوضات الخاصة بمعاهدة 1930 مع بريطانيا ، وما أثارته من انقسام داخل الحياة النيابية بين مؤيد ومعارض(**جرت مفاوضات المعاهدة العراقية–البريطانية في 30 حزيران 1930 ، تمهيداً لانتهاء الانتداب ودخول العراق عصبة الأمم . وقد أثارت هذه المعاهدة انقساماً حاداً داخل مجلس النواب بين كتلة الموالاة المؤيدة للحكومة وكتلة المعارضة الوطنية ، لما تضمنته من استمرار النفوذ البريطاني في الشؤون العسكرية والسياسية . للتفاصيل ينظر: الحسني، 1988، ص 37–40)** اذ انعكس هذا الانقسام على تشكيل اللجان الدائمة في المجلس ، اذ حاولت الكتل المختلفة تأمين تمثيلها داخلها، ومنها لجنة الشكاوى والعرائض النيابية التي أعيد تشكيلها في نيسان من العام نفسه بعد افتتاح الدورة الثالثة **(الجبوري ، 2009 ، ص41).**

خلال الدورة الثالثة لم تشهد لجنة الشكاوى والعرائض النيابية تغييرات جوهرية في تشكيلها، إذ احتفظ أغلب أعضائها بمواقعهم السابقة لضمان استمرارية العمل وخبرة الأداء، اذ اقتصر التغيير على انضمام عبد الله الدملوجي **(1881–1953 ، سياسي ودبلوماسي من مواليد الموصل، عرف بثقافته الواسعة واعتداله، تولى مناصب مهمة منها وزير الخارجية ورئيس الديوان الملكي، وكان من أبرز مستشاري الملك فيصل الأول . ينظر : كزار، 2018، ص5)** ذات الاتجاه الاداري المحافظ . ومحمد أمين زكي **(1880–1948، مؤرخ وسياسي كردي عراقي، من رواد كتابة التاريخ الكردي والعراقي الحديث، تولى مناصب وزارية وبرلمانية، وخلد اسمه بكتابه تاريخ الكرد وكردستان . ينظر: غفور، 2008)** صاحب التوجه الاداري المالي ، بدلاً من جميل المدفعي ومحمد حسن كبة، اللذان لم يعاد انتخابهما في المجلس الجديد **(دار الكتب والوثائق ، ملف رقم 112/3311، ص9)** . جاء هذا التغيير نتيجة انتقال بعض النواب إلى لجان أخرى ذات طابع إداري وتنفيذي، مثل لجنة الداخلية والإدارة المحلية التي انضم إليها جميل المدفعي نظرا لخبرته الحكومية الواسعة وصلاته بالبلاط الملكي. وقد عكس هذا التبدل المحدود حرص رئاسة المجلس على المحافظة على توازن التمثيل بين الكتل السياسية وخبرة الأعضاء القانونيين والإداريين في متابعة شؤون العرائض، مما منح اللجنة استقرارا مؤسسيا واستمرارية في الأداء خلال هذه المرحلة **(عباس، 2004 ، ص45)** .

اتسع نشاط لجنة الشكاوى والعرائض بعد افتتاح الدورة الثالثة ، ففي كانون الأول من ذلك العام أحيلت إليها عريضة من تجار وأهالي لواء البصرة ، يطالبون فيها بتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الغذائية المستوردة من الهند والخليج **(كانت البصرة مركزا تجاريا رئيسيا لتوريد البضائع الهندية والخليجية إلى العراق، وقد تسببت زيادة الرسوم الجمركية 1929–1930 في تراجع حركة الاستيراد وتضرر التجار**

المحليين، مما أثار سلسلة من العرائض مطالبة بالتخفيض . ينظر: الحصيري ، 2016، ص 128) فيما قدم جعفر أبو التمن اعتراضاً شديداً معتبراً أن هذه الرسوم تستهدف التجار المحليين وتزيد معاناة الناس، وسانده في ذلك النائب محمد رضا الشبيبي الذي شدد على أن السياسة الجمركية يجب أن تراعي مصالح البلاد لا مصالح الشركات الأجنبية. أما النائب عبد الحسين الجلبي، وهو تاجر معروف ، فقد قدم أرقاماً عن حجم الخسائر التي تكبدها تجار البصرة مؤكداً أن الرسوم أضعفت السوق الوطنية. وعلى الضد من ذلك، وقف النائبان مزاحم الباجه جي وعبد الله الدملوجي مدافعان عن السياسة الحكومية باعتبارها وسيلة لتقوية مالية الدولة ، في حين حاول عبد الكريم الجدة أن يطرح حلاً وسطياً يتمثل في تخفيض محدود لبعض السلع الأساسية. وأيده النائب محمد أمين زكي الذي أشار إلى أن التخفيض قد يضر بعلاقات العراق التجارية الخارجية **(دار الكتب والوثائق ، ملف رقم 311/ 1355، ص17،22)** انتهت اللجنة إلى صياغة توصية بخفض جزئي للرسوم ، عرضت على المجلس النيابي في كانون الثاني 1931، وأقرت بالأغلبية **(جريدة العراق، 22 كانون الثاني 1931)** . مما عكس الانقسام الواضح بين أعضاء اللجنة ذاتها .

وفي آذار 1931 درست اللجنة عريضة مقدمة من معلمي مدارس الكوت والنجف والديوانية بشأن تدني رواتبهم وضعف الإمكانات التعليمية **(جاءت العريضة ضمن سلسلة من المطالبات التي رفعها معلمو الألوية العراقية في مطلع الثلاثينيات نتيجة لتدني الأجور وغياب العدالة في التخصيصات التعليمية، ولا سيما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، إذ انعكس ذلك على مخصصات وزارة المعارف ورواتب الملاكات التدريسية . ينظر: جريدة العراق ،12 آذار 1931)** وهنا ادى الشبيبي دوراً محورياً إذ قدم مذكرة مطولة أوضح فيها "أن ضعف المعلم يعني ضعف المجتمع" وشاركه في هذا الطرح النائب جعفر أبو التمن ، حيث أضاف بأن تحسين أوضاع المعلمين لا بد أن يجري تدريجياً مع مراعاة التخصيصات المالية لهم في الميزانية . أما الدملوجي والباجه جي فقد عبرا عن تخوفهم من أي زيادة كبيرة قد تؤدي الى الاضرار بميزانية الدولة العامة ، فيما أكد عبد الحسين الجلبي بأن الاوضاع الاقتصادية ، لا تسمح بقرارات وتخصيصات مالية واسعة **(دار الكتب والوثائق ، ملف رقم 931/3311، ص13)** من جانبه اقترح النائب أمين زكي الاستعانة بخبراء أجانب لتطوير التعليم بدلاً من التركيز على زيادة الرواتب فقط **(جريدة البلاد، 5 كانون الثاني 1931)** . واخيرا صاغت اللجنة تقريراً أوصت فيه بعلاوة محدودة وصرف تجهيزات مدرسية إضافية ، وعرض على المجلس في أيار 1931 فصودق عليه ، فيما أعلنت وزارة المعارف تنفيذ التوصية جزئيا **(دار الكتب والوثائق ، ملف رقم 617/32120، ص15)** .

وردت إلى اللجنة عريضة اخرى من وجهاء وأهالي لواء البصرة في تموز سنة 1931، تتعلق بتدهور الخدمات البلدية وازدياد معاناة السكان من نقص مياه الشرب وغياب الصيانة لشبكات الأنابيب **(جاءت شكاوى أهالي البصرة عام 1931 نتيجة للانخفاض الشديد في منسوب مياه شط العرب خلال أشهر الصيف، مما أدى إلى تلوث المياه ، وظهور أمراض معوية كما شكى الأهالي من ضعف الإمدادات البلدية. ينظر: فليح، 2011 ، ص64)**

. فعرض رئيس اللجنة محمد رضا الشبيبي العريضة في جلسة بتاريخ 15 تموز 1931، فدار نقاش بين الأعضاء حول دور البلديات في تمويل الخدمات العامة . اذ دعا النائب محمد أمين زكي إلى ضرورة وضع خطة لإدارة المياه في الموانئ الجنوبية، بينما أيده الاعضاء الاخرون ، بإحالة الموضوع إلى وزارة الداخلية لكونها المشرفة على البلديات **(جريدة العراق، 15 تموز 1931)** . وانتهت اللجنة إلى رفع مذكرة إلى الوزارة تطلب اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الوضع ، فوافقت الوزارة على إرسال لجنة فنية إلى البصرة لدراسة أسباب التدهور **(جريدة الوقائع العراقية ، 25 أيار 1931)** وقد سجلت هذه القضية سابقة في اتساع اهتمام اللجنة إلى القضايا الإدارية والخدمية في الألوية البعيدة عن العاصمة .

في تشرين الثاني 1931 وصلت إلى اللجنة عريضة من وجهاء الموصل يشكون فيها البطالة بعد توقف بعض المشاريع العمرانية **(قدم وجهاء الموصل هذه العريضة بعد تفاقم البطالة في أعقاب تقليص الإنفاق الحكومي على الأشغال العامة سنة 1931، نتيجة تأثر العراق بانعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية، إذ توقفت مشاريع البلديات والطرق مؤقتا . ينظر : الحسني ، ج 4 ،1988، ص 98)** فعرض النائب عبد الحسين الجلبي رؤية اقتصادية طالب فيها بفتح مشاريع صغيرة تخلق فرص عمل مباشرة ، فيما شدد محمد الشبيبي على أن الحل يكمن في مشاريع حكومية كبرى مثل بناء الطرق والجسور. وأكد جعفر أبو التمن أن الحكومة تتذرع بالأزمة المالية لتبرير عجزها عن تلبية مطالب الناس، وهنا دافع مزاحم الباجة جي عن الوزارة قائلاً بما نصة "إن الظروف الاقتصادية عالمية وليست محلية" . وأبدى عبد الكريم الجدة موقفاً وسطياً دعا فيه إلى تشغيل العاطلين في أعمال مؤقتة ريثما تتحسن الأوضاع. أما أمين زكي فأكد على ضرورة وضع خطة إحصائية دقيقة لمعالجة البطالة على أسس علمية. وقد خلصت اللجنة إلى توصية بفتح اعتمادات لمشاريع صيانة عاجلة في الموصل، وصادق المجلس عليها في كانون الأول 1931**(جريدة العراق، 27 تشرين الثاني 1931)** لتبرهن اللجنة على أنها لا تكتفي بطرح المشاكل بل تتابعها حتى التنفيذ.

وفي شباط 1932 ناقشت اللجنة شكوى سكان أحياء الكرخ ببغداد من سوء خدمات المياه **(جاءت هذه الشكوى نتيجة لتكرار انقطاع الماء عن أحياء الكرخ 1932، بسبب تقادم الأنابيب الرئيسية وعدم كفاية محطات الضخ القديمة التي أنشأت منذ العهد العثماني . ينظر: جريدة العراق،17 شباط 1932)** فتحدث الشبيبي مطولا عن أن الماء حق أساسي للمواطنين ، وأيده أبو التمن مؤكداً "أن غياب الخدمات يمس شرعية الدولة نفسها". من جهته ، اقترح عبد الله الدملوجي إصلاح الإدارة البلدية وإعادة تنظيم الملاك الفني، بينما ركز عبد الحسين الجلبي على الجانب الاقتصادي مؤكداً أن تقصير الشركة المجهزة يرهق الأهالي مالياً. فيما دافع الباجة جي عن الحكومة قائلاً إن الموارد محدودة ، وأن أي إصلاح يتطلب اتفاقيات مالية جديدة . أما أمين زكي فقد دعا إلى الاستعانة بخبراء أجانب، فيما أكد عبد الكريم الجدة بأن اصلاح الشبكة يجب أن يتم عبر مشاريع مركزية كبرى . انتهت اللجنة إلى تقرير في آذار 1932 يقضي بتخصيص اعتمادات

عاجلة لتوسيع مشروع ماء الكرخ، وصادق المجلس النيابي عليه ، فيما أعلنت وزارة الأشغال البدء بالتنفيذ **(دار الكتب والوثائق ، ملف رقم 311 /389 ،ص27)** .

وفي آذار سنة 1932، قبل أسابيع من حل المجلس، تلقت اللجنة عريضة من عدد من مزارعي لواء الديوانية يعترضون فيها على مضاعفة الضرائب الزراعية والغرامات المفروضة على المتأخرين عن التسديد، مؤكدين أن سوء الأحوال الاقتصادية بسبب تراجع أسعار المحاصيل جعلهم عاجزين عن الدفع **(جريدة العراق، 24 آذار 1932)** . درست اللجنة العريضة واطلعت على كتاب وزارة المالية المؤرخ في 20 آذار 1932، الذي أشار إلى أن الموضوع يخضع لإجراءات جباية عامة لا يمكن التعديل عليه بقرار نيابي منفرد **(الحصيري،2016،ص173)** فقررت اللجنة بالأجماع إحالة القضية إلى اللجنة المالية المختصة لبحثها في إطار الموازنة العامة **(جريدة العراق ، 5 نيسان 1932)** . الا انها لم تسجل متابعة لاحقة لها ، نتيجة لصدور الإرادة الملكية بحل المجلس في أيلول 1932، فكانت هذه الشكوى آخر ما نظرت فيها لجنة الشكاوي النيابية قبيل انتهاء دورتها الثالثة **(عباس ، 2004، ص112)** .

يتضح من خلال تتبع نشاط لجنة الشكاوى والعرائض بين عامي 1925 و1933 أنها لم تكن مجرد جهاز إداري يتلقى الالتماسات ، بل تحولت إلى منبر سياسي واجتماعي عكس بدقة ملامح الحياة النيابية العراقية في سنوات التأسيس. فقد تعاملت اللجنة مع قضايا متنوعة شملت الضرائب والجبايات، التجنيد الإلزامي، رواتب الموظفين والمتقاعدين، أضرار الفيضانات، نقص المدارس، البطالة، خدمات الماء والكهرباء ، وأظهرت المناقشات داخلها انقساماً يعكس الخريطة السياسية للمجلس : بين الوطنيين المعارضين والموالين للحكومة . وبذلك جسدت اللجنة صراعاً دائماً بين مطالب المجتمع وقدرة الدولة على الاستجابة ، وأثبتت أنها كانت مرآة صادقة لمرحلة تاريخية مهمة ، امتازت بالتجاذب بين المعارضة والموالاة . ومع أن توصياتها لم تكن ملزمة التنفيذ دائما ، إلا أنها أسست تقليداً نيابياً مهماً ، منح المواطنين قناة رسمية للتواصل مع النواب، ورسخت في الوقت نفسه مكانة اللجان الدائمة بوصفها القلب النابض للعمل النيابي .

الخاتمة:

- أظهر البحث أن لجنة الشكاوى والعرائض النيابية قد شغلت موقعاً مهماً في التجربة النيابية العراقية منذ تأسيسها سنة 1925 وحتى الدورة الانتخابية الثالثة 1932، إذ ارتبط ظهورها مباشرة بإقرار القانون الأساسي وتشكيل مجلس النواب، فكانت انعكاساً لمرحلة التأسيس الدستوري للدولة العراقية . لقد جسدت هذه اللجنة معنى المشاركة الشعبية في الحياة السياسية ، حين فتح الباب أمام المواطنين لعرض مظالمهم وهمومهم اليومية عبر مؤسسة دستورية شرعية، فغدت أداة وصل بين المجتمع والمجلس .
- اوضحت الدراسة أن اللجنة لم تؤدي دوراً شكلياً، بل تحولت إلى منبر حقيقي يترجم المطالب الاجتماعية إلى قضايا سياسية تحت قبة المجلس. فمن خلالها برزت شكاوى تتعلق بالضرائب والرسوم، وأخرى تخص أوضاع الفلاحين والتجار، ومطالب الموظفين والمعلمين والمتقاعدين، فضلاً عن القضايا المرتبطة بالخدمات العامة كالماء والكهرباء والتعليم، بل وتعدت ذلك إلى عرائض شديدة الحساسية تناولت النزاعات العشائرية . وهكذا فإن أعمال اللجنة لم تكن بعيدة عن هموم الناس، بل عبرت عنها بصدق ووفرت لها مساحة للنقاش داخل المجلس.
- عكست مناقشات اللجنة طبيعة الحياة السياسية في تلك المرحلة؛ فقد ظهر من خلالها الانقسام بين الكتل الوطنية المعارضة التي دافعت عن مصالح الأهالي واحتجت على السياسات الحكومية ، وبين النواب الموالين الذين ساندوا توجهات السلطة التنفيذية، فيما سعى بعض الأعضاء إلى التوفيق بين الاتجاهين. ومن ثم، فإن اللجنة مثلت صورة مصغرة للتوازنات السياسية داخل المجلس، ورسخت فكرة أن اللجان النيابية ليست مجرد تشكيلات إدارية، وإنما هي ساحة حقيقية للصراع السياسي والاجتماعي.
- توصل البحث إلى أن لجنة الشكاوى والعرائض أسهمت في ترسيخ تقليد رقابي في العراق الملكي، إذ فتحت مجالاً واسعاً للرقابة الشعبية عبر ممثلي الأمة ، ورسخت ثقافة أن المجلس النيابي ليس بعيداً عن حياة المواطنين، بل هو المعبر عنها. وعلى الرغم أن توصيات اللجنة لم تكن ملزمة التنفيذ دائماً، إلا أنها شكلت ضغطاً سياسياً وأخلاقياً على الحكومة، وأثرت في صياغة النقاشات التشريعية.

قائمة المصادر والمراجع:

1- الوثائق الغير منشورة:

1. دار الكتب والوثائق. (1930). ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 319/311، تقرير الدائرة الإدارية لمجلس النواب عن أسلوب فهرسة العرائض والمراسلات، رقم الوثيقة 11.
2. دار الكتب والوثائق العراقية. (1930). مجلس النواب العراقي، رقم الملفة 145/3311، تقرير الدائرة الإدارية عن أسلوب فهرسة العرائض والمراسلات، رقم الوثيقة 4 .
3. دار الكتب والوثائق العراقية. (1927). مجلس النواب العراقي، رقم الملفة 118/3311، عريضة التجار حول الرسوم البلدية على المحلات التجارية في الميدان والشورجة وباب الآغا . رقم الوثيقة 3.
4. دار الكتب والوثائق العراقية. (1930). مجلس النواب العراقي، رقم الملفة 122/3311، تقرير لجنة الشكاوى حول الرسوم البلدية في بغداد . رقم الوثيقة 2.
5. دار الكتب والوثائق العراقية . (1925). وزارة الداخلية، رقم الملفة 7716/32050، تعميم بشأن تقسيط الرسوم البلدية وفق توصية مجلس النواب . رقم الوثيقة 14.
6. دار الكتب والوثائق العراقية. (1926). مجلس النواب العراقي، رقم الملفة 132/3311، عريضة وجهاء الفرات الأوسط حول التجنيد الإلزامي . رقم الوثيقة 2.
7. دار الكتب والوثائق العراقية. (1926). وزارة الداخلية، رقم الملفة 88/32050، تعميم بشأن تنفيذ توصيات لجنة الشكاوى حول التجنيد . رقم الوثيقة 6 .
8. دار الكتب والوثائق العراقية. (1927). البلاط الملكي، رقم الملفة 951/311، عريضة أهالي الكوت وبغداد حول أضرار الفيضانات . رقم الوثيقة 27.
9. دار الكتب والوثائق العراقية. (1927). مجلس النواب، رقم الملفة 153/3311، تقرير لجنة الشكاوى حول فيضان دجلة . رقم الوثيقة 3–4.
10. دار الكتب والوثائق العراقية. (1930). مجلس النواب، رقم الملفة 133/3311، سجل أسماء اللجان الدائمة وأعضائها في الدورة الانتخابية الثانية . وثيقة رقم 5، ص 7–9.
11. دار الكتب والوثائق العراقية. (1928). وزارة الداخلية، رقم الملفة 7200/32050، محضر اجتماع حول عريضة فلاحين لواء العمارة حول بدلات الطابو والجبايات. الوثيقة 27 .
12. دار الكتب والوثائق العراقية. (1929). وزارة الداخلية، رقم الملفة 145/32050، محضر اجتماع حول عريضة فلاحين لواء الحلة . رقم الوثيقة 43، ص56.
13. دار الكتب والوثائق العراقية. (1929). مجلس النواب، رقم الملف 158/3311، عريضة أهالي النجف حول نقص المقاعد الدراسية . رقم الوثيقة 21.
14. دار الكتب والوثائق العراقية. (1929). البلاط الملكي، رقم الملفة 284/311، قرار مجلس الوزراء بشأن فتح صفوف إضافية . رقم الوثيقة 4.
15. دار الكتب والوثائق. (1930). مجلس النواب، ملف 285/3311، محضر اجتماع اللجنة حول عريضة أهالي بغداد بشأن ارتفاع أجور الكهرباء. رقم الوثيقة 2.

16. دار الكتب والوثائق العراقية. (1930–1931). مجلس النواب، ملف 174/3311، عريضة موظفي البريد والبرق في بغداد والموصل بشأن ضعف الرواتب وتأخر الترقيات 1930 . رقم الوثيقة 22.
17. دار الكتب والوثائق العراقية. (1930). مجلس النواب، ملف 112/3311، محضر اجتماع تشكيل اللجان الدائمة للدورة الثالثة . رقم الوثيقة 7.
18. دار الكتب والوثائق العراقية. (1931). البلاط الملكي، ملف 1355/311، عريضة تجار وأهالي لواء البصرة بشأن تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الغذائية المستوردة . رقم الوثيقة 8–9.
19. دار الكتب والوثائق. (1931). مجلس النواب، ملف 931/3311، عريضة معلمي مدارس الكوت والنجف والديوانية بشأن ضعف الرواتب والإمكانات التعليمية . رقم الوثيقة 7.
20. دار الكتب والوثائق العراقية. (1931). وزارة المعارف، ملف 617/32120، مراسلات حول تطوير التعليم بشأن مقترحات لجنة الشكاوى والعرائض حول تطوير التعليم . رقم الوثيقة 11.
21. دار الكتب والوثائق العراقية. (1932). البلاط الملكي، ملف 389/311، محضر جلسة لجنة الشكاوى والعرائض حول عريضة أهالي الكرخ . رقم الوثيقة 7.

2– الرسائل والاطاريح الجامعية:

1. الجبوري، محمد طاهر. (2009). الحياة النيابية في العراق من خلال مضابط مجلس النواب 1925–1933 (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة المستنصرية، كلية التربية.
2. الحصيري، عبد الأمير محمد. (2016). الضرائب والرسوم في العراق خلال العهد الملكي 1921–1958 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الكوفة، كلية الآداب.
3. الرفيعي، مشعان حوشان. (2022). محمد حسن كبة ودوره السياسي في العراق حتى عام 1955 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة واسط، كلية التربية للعلوم الإنسانية.
4. سلمان، علي حمزة. (1994). تطور الخدمات البريدية في العراق 1921–1945 (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الآداب، جامعة بغداد.
5. السراج ، طارق يونس عزيز . (1991). جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية (1890–1958) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بغداد، كلية الآداب.
6. عباس، عبد الله خضير. (2004). نشأة النظام النيابي في العراق 1921–1932 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بغداد، كلية الآداب.
7. عبد الحميد، محمد. (2011). تطور الإدارة البرلمانية في العراق 1925–1958 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية.
8. أحمد ، عبد القادر . (2007). اللجان النيابية ودورها في النظام البرلماني العراقي 1925–1958 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بغداد، كلية القانون.
9. العتابي، كامل كاظم. (1998). تاريخ السكك الحديدية في العراق 1914–1958 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بغداد، كلية الآداب.
10. العزاوي، عبد الله جاسم. (2002). مجلس النواب العراقي ودوره في الحياة السياسية 1925–1939 (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة الموصل، كلية الآداب.

11. فليح، نبيل عامر. (2011). المهمات الإدارية والأمنية لوزارة الداخلية العراقية خلال سنوات الانتداب البريطاني 1920–1932. (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة المستنصرية، كلية التربية.
12. زغير ، فهد أمسلم . (2012). مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية 1934–1968 (أطروحة دكتوراه غير منشورة). الجامعة المستنصرية، كلية التربية.
13. قاسم، دعاء محمد. (2016). الكهرباء في العراق حتى عام 1968 (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية.
14. كاظم، كامل عبد الرضا. (1999). جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية العراقية 1881–1945 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بغداد، كلية التربية – ابن رشد.
15. كزار، فلاح حسن. (2018). عبد الله الدملوجي (1890–1971): سيرة تاريخية (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة واسط.
16. المناصير، سيف معتز عمر. (2021). عبد الحسين الجلبي 1877–1939 ودوره السياسي (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الإنسانية.

3- الكتب العربية والمعربة:

1. الأحمد، سامي سعيد. (1980). الفيضانات في العراق وأثرها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية 1900–1958. بغداد: دار الحرية.
2. الجدة، عبد الكريم. (1960). الزعيم المنقذ. بغداد: مطبعة البرهان.
3. جميل، حسين. (1960). الحياة النيابية في العراق 1925–1946: موقف جماعة الأهالي منها. بغداد: دار الرابطة للطباعة والنشر.
4. حسن، محمد سلمان. (1965). التطور الاقتصادي في العراق – التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864–1958 (ج1). بيروت: المكتبة العصرية.
5. الحسني، عبد الرزاق. (1988). تاريخ الوزارات العراقية (ج2). بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
6. بطاطو ، حنا . (1992). العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية... ترجمة عفيف الرزاز. بيروت: دار الطليعة.
7. غفور، دارا جمال. (2008). محمد أمين زكي ودوره السياسي والإداري في العراق 1924–1948. السليمانية: مطبعة السليمانية.
8. القانون الأساسي العراقي مع تعديلاته. (1944). بغداد: مطبعة الحكومة.
9. لفتة، خولة طالب . (2003). سليمان فيضي ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في العراق 1885–1951. بغداد: مطبعة الأديب البغدادية.
10. النظام الداخلي لمجلس النواب. (1938). (ط 4). بغداد: مطبعة الحكومة.

4- الجرائد

1. جريدة الوقائع العراقية. (1925، 30 آذار). العدد 275.

2. جريدة الوقائع العراقية. (1930، 20 آذار). العدد 686.
3. جريدة الوقائع العراقية. (1930، 14 كانون الأول). العدد 775.
4. جريدة الوقائع العراقية. (1931، 25 أيار). العدد 984.
5. جريدة العراق . (1929، 15 تموز). العدد 2816.
6. جريدة العراق. (1930، 17 شباط). العدد 2998.
7. جريدة العراق. (1931، 22 كانون الثاني). العدد 3283.
8. جريدة العراق. (1931، 15 تموز). العدد 3429.
9. جريدة العراق. (1931، 27 تشرين الثاني). العدد 3542.
10. جريدة العراق. (1932، 17 شباط). العدد 3611.
11. جريدة العراق. (1932، 24 آذار). العدد 3640.
12. جريدة العراق. (1932، 5 نيسان). العدد 3650.
13. جريدة البلاد. (1931، 5 كانون الثاني). العدد 338.

5-المجلات :

1. الشرع، رحيم خلف كاظم. (2025). النظام البرلماني العراقي في العهد الملكي (1921–1958). مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد 96، جامعة بغداد.
2. الزهراني، فايزة عطية مبروك. (2025). عبد اللطيف باشا المنديل ودوره في ولاية البصرة 1914–1940. مجلة المؤرخ المصري، العدد 67، يوليو.

List of Sources and References:

1-Unpublished Document

1. Dar al-Kutub wa al-Watha'iq. (1930). Royal Court Files, File No. 311/319, Administrative Department Report of the Chamber of Deputies on the Method of Indexing Petitions and Correspondence, Document No. 11.
2. Dar al-Kutub wa al-Watha'iq al-Iraqiyya. (1930). Iraqi Chamber of Deputies, File No. 3311/145, Administrative Department Report on the Method of Indexing Petitions and Correspondence, Document No. 4.
3. Dar al-Kutub wa al-Watha'iq al-Iraqiyya. (1927). Iraqi Chamber of Deputies, File No. 3311/118, Petition of Merchants Regarding Municipal Fees on Shops in al-Midan, al-Shorja, and Bab al-Agha, Document No. 3.
4. Dar al-Kutub wa al-Watha'iq al-Iraqiyya. (1930). Iraqi Chamber of Deputies, File No. 3311/122, Complaint Committee Report on Municipal Fees in Baghdad, Document No. 2.
5. Dar al-Kutub wa al-Watha'iq al-Iraqiyya. (1925). Ministry of Interior, File No. 32050/7716, Circular on the Installment of Municipal Fees According to the Recommendation of the Chamber of Deputies, Document No. 14.
6. Dar al-Kutub wa al-Watha'iq al-Iraqiyya. (1926). Iraqi Chamber of Deputies, File No. 3311/132, Petition of Notables of the Middle Euphrates Regarding Mandatory Conscription, Document No. 2.
7. Dar al-Kutub wa al-Watha'iq al-Iraqiyya. (1926). Ministry of Interior, File No. 32050/88, Circular on Implementing the Recommendations of the Complaint Committee Regarding Conscription, Document No. 6.
8. Dar al-Kutub wa al-Watha'iq al-Iraqiyya. (1927). Royal Court, File No. 311/951, Petition of Residents of Kut and Baghdad Concerning Flood Damages, Document No. 27.
9. Dar al-Kutub wa al-Watha'iq al-Iraqiyya. (1927). Iraqi Chamber of Deputies, File No. 3311/153, Report of the Complaint Committee Regarding the Tigris Flood, Documents No. 3–4.
10. Dar al-Kutub wa al-Watha'iq al-Iraqiyya. (1930). Iraqi Chamber of Deputies, File No. 3311/133, Register of Standing Committees and Their Members in the Second Electoral Session, Document No. 5, pp. 7–9.
11. Dar al-Kutub wa al-Watha'iq al-Iraqiyya. (1928). Ministry of Interior, File No. 32050/7200, Minutes of Meeting Concerning a Petition of Farmers from Amara District on Title Deed Fees and Tax Collection, Document No. 27.
12. Dar al-Kutub wa al-Watha'iq al-Iraqiyya. (1929). Ministry of Interior, File No. 32050/145, Minutes of Meeting Regarding a Petition of Farmers from Hilla District, Document No. 43, p. 56.
13. Dar al-Kutub wa al-Watha'iq al-Iraqiyya. (1929). Iraqi Chamber of Deputies, File No. 3311/158, Petition of Residents of Najaf Regarding Shortage of School Seats, Document No. 21.
14. Dar al-Kutub wa al-Watha'iq al-Iraqiyya. (1929). Royal Court, File No. 311/284, Cabinet Decision Regarding Opening Additional Classrooms, Document No. 4.
15. Dar al-Kutub wa al-Watha'iq. (1930). Iraqi Chamber of Deputies, File No. 3311/285, Minutes of Committee Meeting Regarding Petition of Baghdad Residents Concerning Increased Electricity Fees, Document No. 2.
16. Dar al-Kutub wa al-Watha'iq al-Iraqiyya. (1930–1931). Iraqi Chamber of Deputies, File No. 3311/174, Petition of Postal and Telegraph Employees in

Vol 12, Issue 42, Nov 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

Baghdad and Mosul Regarding Low Salaries and Delayed Promotions, Document No. 22.

17. Dar al-Kutub wa al-Watha'iq al-Iraqiyya. (1930). Iraqi Chamber of Deputies, File No. 3311/112, Minutes of Meeting on the Formation of Standing Committees for the Third Session, Document No. 7.
18. Dar al-Kutub wa al-Watha'iq al-Iraqiyya. (1931). Royal Court, File No. 311/1355, Petition of Merchants and Residents of Basra District Concerning Reduction of Customs Duties on Imported Foodstuffs, Documents No. 8–9.
19. Dar al-Kutub wa al-Watha'iq. (1931). Iraqi Chamber of Deputies, File No. 3311/931, Petition of Teachers in Kut, Najaf, and Diwaniyya Regarding Low Salaries and Poor Educational Resources, Document No. 7.
20. Dar al-Kutub wa al-Watha'iq al-Iraqiyya. (1931). Ministry of Education, File No. 32120/617, Correspondence on Developing Education Following Recommendations of the Complaints and Petitions Committee, Document No. 11.
21. Dar al-Kutub wa al-Watha'iq al-Iraqiyya. (1932). Royal Court, File No. 311/389, Minutes of Complaint and Petitions Committee Session Regarding Petition of Residents of Karkh, Document No. 7.

2- Theses and Dissertations

1. Al-Jubouri, Muhammad Tahir. (2009). Parliamentary Life in Iraq through the Records of the Chamber of Deputies, 1925–1933 (Unpublished Master's thesis). Al-Mustansiriyah University, College of Education.
2. Al-Husayri, Abd al-Amir Muhammad. (2016). Taxes and Fees in Iraq during the Monarchical Era, 1921–1958 (Unpublished Master's thesis). University of Kufa, College of Arts.
3. Al-Rifa'i, Mish'an Hushshan. (2022). Muhammad Hasan Kubba and His Political Role in Iraq until 1955 (Unpublished Master's thesis). University of Wasit, College of Education for Human Sciences.
4. Salman, Ali Hamza. (1994). The Development of Postal Services in Iraq, 1921–1945 (Unpublished Master's thesis). University of Baghdad, College of Arts.
5. Al-Sarraj, Tariq Yunus Aziz. (1991). Jamil al-Midfai and His Role in Iraqi Politics (1890–1958) (Unpublished Master's thesis). University of Baghdad, College of Arts.
6. Abbas, Abdullah Khudair. (2004). The Emergence of the Parliamentary System in Iraq, 1921–1932 (Unpublished Master's thesis). University of Baghdad, College of Arts.
7. Abdul-Hamid, Muhammad. (2011). The Development of Parliamentary Administration in Iraq, 1925–1958 (Unpublished Master's thesis). Al-Nahrain University, College of Political Science.
8. Ahmad, Abdul-Qadir. (2007). Parliamentary Committees and Their Role in the Iraqi Parliamentary System, 1925–1958 (Unpublished Master's thesis). University of Baghdad, College of Law.
9. Al-Atabi, Kamil Kazim. (1998). The History of Railways in Iraq, 1914–1958 (Unpublished Master's thesis). University of Baghdad, College of Arts.
10. Al-Azzawi, Abdullah Jasim. (2002). The Iraqi Chamber of Deputies and Its Role in Political Life, 1925–1939 (Unpublished Doctoral dissertation). University of Mosul, College of Arts.

11. Flayih, Nabil Amir. (2011). The Administrative and Security Functions of the Iraqi Ministry of Interior during the British Mandate Years, 1920–1932 (Unpublished Master's thesis). Al-Mustansiriyah University, College of Education.
12. Zughir, Fahd Amsalam. (2012). Muzahim al-Pachachi and His Role in Iraqi Politics, 1934–1968 (Unpublished Doctoral dissertation). Al-Mustansiriyah University, College of Education.
13. Qasim, Du'a Muhammad. (2016). Electricity in Iraq until 1968 (Unpublished Master's thesis). Al-Mustansiriyah University, College of Basic Education.
14. Kazim, Kamil Abdul-Ridha. (1999). Ja'far Abu al-Timman and His Role in the Iraqi National Movement, 1881–1945 (Unpublished Master's thesis). University of Baghdad, College of Education – Ibn Rushd.
15. Kazar, Falah Hasan. (2018). Abdullah al-Damlouji (1890–1971): A Historical Biography (Unpublished Master's thesis). University of Wasit, College of Education for Human Sciences.
16. Al-Manasir, Saif Mu'taz Omar. (2021). Abd al-Husayn al-Jalabi (1877–1939) and His Political Role (Unpublished Master's thesis). University of Basra, College of Education for Human Sciences.

3-Books

1. Al-Ahmad, Sami Sa'id. (1980). Floods in Iraq and Their Social and Economic Impact, 1900–1958. Baghdad: Dar Al-Hurriya.
2. Al-Jaddah, Abdul Karim. (1960). The Redeeming Leader. Baghdad: Al-Burhan Press.
3. Jamil, Hussein. (1960). Parliamentary Life in Iraq, 1925–1946: The Position of the Al-Ahali Group. Baghdad: Dar Al-Rabita for Printing and Publishing.
4. Hasan, Muhammad Salman. (1965). Economic Development in Iraq – Foreign Trade and Economic Growth, 1864–1958 (Vol. 1). Beirut: Al-Maktabah Al-'Asriyya.
5. Al-Hassani, Abdul Razzaq. (1988). The History of Iraqi Ministries (Vol. 2). Baghdad: Dar Al-Shu'un Al-Thaqafiyya Al-'Amma.
6. Batatu, Hanna. (1992). Iraq: Social Classes and Revolutionary Movements. Translated by Afeef Al-Razzaz. Beirut: Dar Al-Tali'a.
7. Ghafur, Dara Jamal. (2008). Muhammad Amin Zaki and His Political and Administrative Role in Iraq, 1924–1948. Sulaymaniyah: Sulaymaniyah Press.
8. The Iraqi Basic Law with Its Amendments. (1944). Baghdad: Government Press.
9. Lafta, Khawla Talib. (2003). Sulayman Faydi and His Political, Cultural, and Social Role in Iraq, 1885–1951. Baghdad: Al-Adib Al-Baghdadi Press.
10. Internal Regulations of the Chamber of Deputies. (1938). (4th ed.). Baghdad: Government Press.

4-Newspapers

1. Al-Waqa'i' al-'Iraqiyya (Iraqi Official Gazette). (1925, March 30). Issue No. 275.
2. Al-Waqa'i' al-'Iraqiyya (Iraqi Official Gazette). (1930, March 20). Issue No. 686.
3. Al-Waqa'i' al-'Iraqiyya (Iraqi Official Gazette). (1930, December 14). Issue No. 775.
4. Al-Waqa'i' al-'Iraqiyya (Iraqi Official Gazette). (1931, May 25). Issue No. 984.
5. Jaridat al-'Iraq (Al-Iraq Newspaper). (1929, July 15). Issue No. 2816.
6. Jaridat al-'Iraq (Al-Iraq Newspaper). (1930, February 17). Issue No. 2998.

Vol 12, Issue 42, Nov 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

7. Jaridat al-'Iraq (Al-Iraq Newspaper). (1931, January 22). Issue No. 3283.
8. Jaridat al-'Iraq (Al-Iraq Newspaper). (1931, July 15). Issue No. 3429.
9. 9. Jaridat al-'Iraq (Al-Iraq Newspaper). (1931, November 27). Issue No. 3542.
10. Jaridat al-'Iraq (Al-Iraq Newspaper). (1932, February 17). Issue No. 3611.
11. Jaridat al-'Iraq (Al-Iraq Newspaper). (1932, March 24). Issue No. 3640.
12. Jaridat al-'Iraq (Al-Iraq Newspaper). (1932, April 5). Issue No. 3650.
13. . Jaridat al-Bilad (Al-Bilad Newspaper). (1931, January 5). Issue No. 338.

5- Journals

1. Al-Shar', Rahim Khalaf Kazem. (2025). The Iraqi Parliamentary System during the Monarchical Era (1921–1958). Journal of Studies in History and Archaeology, Issue No. 96, University of Baghdad.
2. Al-Zahrani, Faiza Atiyah Mabrouk. (2025). Abd al-Latif Pasha al-Mandil and His Role in the Province of Basra, 1914–1940. Egyptian Historian Journal, Issue No. 67, July.